مجلة التكامل الاقتصادي | المجلد: 09 – العدد: 01 / (مارس 2021) | ص ص: 1 – 14

معايير التنمية المستدامة المعتمدة في الدول الناجحة واستفادة الدول العربية من تجاربها(دولة اليابان نموذجا)

Sustainable development standards in successful States and to take advantage of Arab countries from their experiences (Japan State Model)

بوزيدي شهرزاد[1]، بعيسى حليمة[2]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، chahrazed.bouzidi@univ-biskra.dz

[2] المركز الجامعي عبد الله مرسلي – تيبازة (الجزائر)، baaissah178@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/28 **تاريخ القبول:** 2021/03/27 **تاريخ النشر:** 2021/03/31

ملخص:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم في الآونة الأخيرة على كل الأصعدة منها الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العالمي، حيث أصبح العالم الآن على قناعة بأن التنمية المستدامة تقضي على الفقر والتخلف إذ تعد من أول السبل التي تضمن العيش السليم في الحاضر والمستقبل وتضمن الحياة في رقي وتقدم.

ومن خلال هذه الدراسة ارتأينا البحث عن أهم المعايير المعتمدة للدول الناجحة في مجال التنمية المستدامة، وأخذنا كنموذج دولة اليابان التي تعد من أقوى الدول المتقدمة في العالم وقد ثبت أنها تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي والموروث الثقافي، والاهتمام أكثر بالمواهب الشابة، والتكنولوجيا بصفة أساسية، كما تعد من أهم الأمثلة التي يجب على الدول العربية الاستفادة من تجربتها.

كلمات مفتاحية: تنمية، نمو، موارد متاحة، تكنولوجيا.

تصنيفات JEL : Q56 ،O11

Abstract:

The topic of sustainable development has recently captured the world's attention at the global economic ,socialand environmental levels, as the world has now becom convinced that sustainable devlopment eliminates poverty and underdevelopment as it is one of the first ways to ensure a healthy life in the present and the future and ensure life in sophistication.

progress through this study,we decided to search forthe most important standards adopted in successful countries in the field of sustainable develoment,and we took the exampel of Japan,which is one of the most powerful developed countries in the world ,it has been proven that it takes into account the environmental aspect ,its cultural heritage,as well as the interest in talent and technology mainly.it is also one of the most important examples of Arab countries to take advantage of their experience.

Keywords: development ; growth ; available resource ; technology.

JEL Classification Codes: Q56,O11.

المؤلف المرسل : بعيسى حليمة، **الايميل**: baaissah178@gmail.com

المقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة التنمية الشاملة لتضمنها مختلف أبعاد التنمية، وقد ظهر مبدأ التنمية المستدامة في السنوات القليلة الماضية والذي كان يهتم بتنمية كل الموارد المتاحة لدى بلد ما، سواء كانت طبيعية، مادية وبشرية واستدامتها للأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها وذلك بالاستخدام الأمثل، ومعرفة الطرق المناسبة للاستغلال المناسب والاستفادة من كافة العناصر ولكن بصورة مناسبة ومرضية.

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى نتمكن اليوم من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة، للأجيال القادمة والعيش في رفاهية. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمدها وفقا لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

ولأن هناك عدم وعي كبير بأهمية التنمية المستدامة بدولنا العربية، أردنا من خلال بحثنا هذا التركيز على أهم معايير نجاح دولة اليابان في مجال التنمية المستدامة، وهذا لتكون نموذجا يحتذى به بالدول العربية.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق نطرح السؤال التالي ما هي أهم المعايير التي اعتمدتها دولة اليابان لتصل للنجاح المطلوب في مجال التنمية المستدامة، وما هي معوقات التي تواجه الدول العربية وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة المرجوة؟

والتي يندرج عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما مفهوم التنمية المستدامة؟ وما هي أنواعها؟

– ما هي أهم التحديات التي واجهت دولة اليابان من أجل تحقيق التنمية المستدامة ؟

– ما هي أهم معايير نجاح دولة اليابان في مجال التنمية المستدامة والتي يمكن انتهاجها من قبل باقي الدول خاصة الدول العربية التي مازالت تعاني من نقص اعتماد التنمية المستدامة؟

– ما هي المعوقات التي تواجه الدول العربية والتي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة: تظهر أهداف هذه الدراسة في:

– تقديم الإطار النظري للتنمية المستدامة.

– طرح نموذج ناجح في مجال التنمية المستدامة والمتمثل في دولة اليابان.

– تسليط الضوء على أهم المعايير لتحقيق التنمية المستدامة وإعتماد الدولة العربية عليها للوصول للنجاح المطلوب في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في أهمية الموضوع ودوره الكبير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولأنه أصبح من المواضيع المعاصرة والضرورية لرقي الأمم والدول وتطوير مستوى المعيشة بها وتحقيق الرفاهية المطلوبة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الحالية، وكذا أهميته بالنسبة للدول العربية لأنها مازالت تواجه نقص كبير في هذا المجال.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة، سنحاول تقديم الدراسة ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية عن موضوع التنمية المستدامة.

المحور الثاني: تجربة اليابان في مجال التنمية المستدامة.

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه الدول العربية في مجال التنمية المستدامة.

المحور الرابع: الجهود المبذولة من الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

1. مفاهيم أساسية عن التنمية المستدامة

سنحاول من خلال هذا المحور تقديم أهم النقاط المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة، وهذا من أجل فهمه وفهم الجوانب الخفية، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1. تعريف التنمية المستدامة:

تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي وتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

لقد تعددت وجهات النظر في تقديم مفهوم واحد وموحد للتنمية المستدامة، لهذا سنستعرض مجموعة من التعريفات، لكن في بادئ الأمر سنقدم مفهوم التنمية أولا والتي تعني تلك العملية الذي يهدف إنتاجها إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة القدرة على الإكتفاء الذاتي للاقتصاديات الأكثر تعقيدا وتعتمد على التكامل العالمي (Klarin, 2018, p. 69).

حيث عرف " Brundtland, 1987" التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية دون أن تساوم على قدرة الأجيال القادمة أو تزاحمها على تلبية إحتياجاتها الخاصة" (ادريخ، 2005، صفحة 21)، فهذا التعريف يتناول أهمية الإنصاف بين الأجيال، يعد مفهوم الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة أحد الميزات الرئيسية التي تميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية، والتي تسعى أيضا إلى استيعاب العوامل الخارجية للتدهور البيئي. الهدف الشامل للتنمية المستدامة هو الاستقرار طويل الأجل للاقتصاد والبيئة؛ لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التكامل والاعتراف بالمخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خلال عملية صنع القرار.

كما تعرف بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي" (سالمي و عزي، 2018، صفحة 04)

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

2.1 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها: (حنيش و بوضياف، 2018، صفحة 04، 05)

-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

-**احترام البيئة الطبيعية:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

-**تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

-**ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

-**إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وفق نمط يلاءم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

– **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

2. أبعاد التنمية المستدامة

والتي تم ربطها بعدة مجالات، فالتنمية تلعب دورا مهما حسب المجال الذي تعالجه وتتمثل في:

1.2. التنمية الاقتصادية المستدامة: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الاقتصادي بأفضل نوعية. ويشمل هذا البعد ما يلي: (بلهادف، لاكسي، و السعدي، صفحة 05)

-إيقاف تبديد الموارد؛

-تقليص تبعية البلدان النامية؛

-تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها اتجاه التلوث ومعالجته؛

-المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت المداخيل؛

-تقليص الإنفاق العسكري.

2.2. التنمية البيئية المستدامة: يدعو أنصارها إلى توجيه كل السياسات والخطط والبرامج لحماية ما يحيط بالإنسان من ماء، وهواء، ويابسة، وفضاء خارجي، ولكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد، ونبات، وحيوان، وأشكال مختلفة من طاقات، وثروات ظاهرة أو كامنة؛ حفاظا على استدامتها وتنوعها، وتوازنها. وهذا كله يجعل عالم البيئة ترابطيا، وتداخليا وأكاديميا ليوظف المعرفة الفيزيائية، والبيولوجية، والإيكولوجية، وعلوم الأرض، والفضاء، والجغرافيا، والهندسة البشرية، والاقتصاد؛ من أجل فهم البيئة، وإيجاد الحلول لمشكلاتها. وقد ظهرت البيئية كحركة فكرية وأخلاقية تدعو إلى حماية البيئة ومناصرتها، وتحسينها، وإعادة تنظيم علاقة البشر بأبعاد الطبيعة وعناصرها، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة (حمدة، 2015، صفحة 150).

3.2. التنمية الإجتماعية المستدامة: يقتضي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ما يأتي: (الحسن، 2015، صفحة 332)

-بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب للموارد البشرية.

-تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية.

-دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

-العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وزيادة وعيها في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية وإستغلالها.

إن من أهم الأولويات للبعد الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو التصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية الحصول على الموارد ومياه الشرب والصحة والتعليم والسكن ولأجل معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فلابد من توفير بيئة سليمة وصحية وإشاعة الصحة للجميع وكذلك نشر التعليم خاصة في المناطق النائية وإشراك المرأة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3. تجربة اليابان في مجال التنمية المستدامة

قبل عرضنا لتجربة اليابان في مجال التنمية المستدامة وكل ما سعت لتحقيقه والإنجازات المبذولة، لابد لنا أولا أن نعرض أهم اللجان الدولية التي اهتمت وعملت في مجال التنمية المستدامة لنتعمق أكثر في أهم الجوانب التي حظيت باهتمام دول العالم من ناحية التنمية المستدامة.

1.3.اللجان الدولية المعنية بالتنمية المستدامة

تشكلت خلال العقود الثلاثة المنصرمة العديد من اللجان الدولية التي تعني بموضوع التنمية المستدامة وتطبيقاتها على الصعيد العالمي ومن أهم هذه اللجان نذكر: (نوزاد و حسن، 2008، صفحة 40، 41)

1.1.3. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: تشكلت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 161/38 في خريف عام 1983 م برئاسة رئيسة وزراء النرويج آنذاك برونتلاند لدراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية للدول في الموارد الطبيعية التي لا يمكن وصفها "**ملكا**" تهدره الأجيال الحالية كما تشاء، بل "وقفا" لمصلحة الجنس البشري تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكن تحافظ عليه في الوقت نفسه لمصلحة من يليها من أجيال .ولذلك، لابد من النظر إلى التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم كوحدة متكاملة متوازنة وليس كتطورات مستقلة تحكمها حدود الجغرافيا السياسية غير الحقيقية في المنظور الطبيعي للحياة. وقد كلفت اللجنة بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكبنا، وطلب منها أن تصوغ اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات ولضمان استمرار التقدم الإنساني من خلال التنمية دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب.

2.1.3. لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD): تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 1992 م، ويتمثل هدفها الرئيسي في ضمان تقييم وتطبيق ما جاء في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات. وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية والمتمثلة بالآتي:

- معايير استدامة التنمية.
- مصادر التمويل وآلياته.
- التربية، العلوم، ونقل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.

2.3. جهود اليابان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد التجربة اليابانية في التقدم التكنولوجي والصناعي من التجارب الرائدة والمفيدة للعديد من المجتمعات خصوصا مجتمعات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو ،حيث أثبتت التجارب أن النهضة التي كانت في اليابان كانت بسبب التعليم . فاليابان

وهى الدولة التي ليس فيها من الموارد البشرية الكثير كما في الهند والصين ،حيث عملت على أن تكون هناك نهضة كبيرة وتنمية شاملة ، ولهذا شهد العالم النقلة الكبيرة في الاقتصاد الياباني والتي فرسها المؤرخون بأنها جاءت بسبب انتشار التعليم ومحو الأمية، هذا فضلا عن انتشار التعليم العالي حيث كانت اليابان رغم تقدمها ترسل البعثات للدول المتقدمة للاستفادة من خبرات هذه الدول.

وفعلا تم لها ذلك إذ أصبحت من الدول الكبرى فهي تصنف اليابان اليوم في خانة الدولة الثانية في العالم على المستوى الاقتصادي والأولى في عدد المنجزات التكنولوجية المتطورة جدا وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي، فقد نجحت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية أن تختار لنفسها منهاجها للتنمية يحافظ على مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي ، حيث اتبعت طريقة فريدة في تنمية قطاع الصناعة حيث وجهت قدرا كبيرا من الاهتمام ووضع البرامج التنموية وتخصيص مبالغ للأبحاث والتطوير لتنمية القطاع، تلك المساعدات سواء كانت التمويلية أو التسويقية... الخ

تؤثر مباشرة في تنمية الصناعات الصغيرة، ولقد لعبت الصناعات الصغيرة في اليابان دوراً هاما في نمو وازدهار الاقتصاد الياباني من خلال عملية التطوير والتصنيع في اليابان استمرت المنشآت الصغيرة في تقديم أكبر فرص للعاملة واحتفظت دائما بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة ، بل أصبحت تتعايش الآن مع المنشآت الصناعية الكبرى ، ويمكن القول بصفة عامة إن النمو الاقتصادي في اليابان قد سار عبر ثالث مراحل محددة هي :

الأولى : مرحلة إعادة بناء الاقتصادي(1945 – 1960.)

الثانية : مرحلة النمو الاقتصادي المتسارع (1960 – 1970.)

الثالثة : مرحلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1970)

الرابعة: مرحلة صياغة خطة 2030(الوقت الحالي)

وحتى الآن وهناك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح اليابان في المشاريع الصناعية سوف نقدم عرض سريعا لبعض منها كما يلي:

1- **وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة:** منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى كان هناك قناعة تامة بوجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسيين والاقتصاديين بتشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية لتحقيق معدلات إنتاجية عالية وزيادة في الدخل، وبناء على ذلك فان الفلسفة الاقتصادية السائدة اعتبرت أن كل فرد يمثل جانبين : جانب الإنتاج وذلك من خلال عمله و جانب الاستهلاك والادخار وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه ، وبذلك تمكنت اليابان من زيادة الإنتاج و استمرار يته والتجديد فيه.

2- **وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** :ومن أهم هذه القوانين القانون الأساسي رقم 154 الصادر في عام 1963 والذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت أولوية لحل المشاكل المالية وتخفيف القيود الإنتاجية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3- **وجود سياسات خاصة بتحديد وتطوير الصناعات الصغيرة:** لقد تم اتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث الذي يحقق تقدما تكنولوجيا ، أو تلك الصناعات ذات الطابع التصدير التي يقترن تطويرها بتحديث الآلات والمعدات والتشجيع عل استخدام التكنولوجيا المتطورة. وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للصناعات

الصغيرة وتحديث البنية الأساسية للأماكن التي ستقام بها تلك المشاريع والاهتمام بالرقابة على تحقيق الجودة وتنشيط الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة .

4- **البرامج والمساعدات في مجال التمويل :** تضم هذه البرامج والمساعدات عددا من المزايا نذكر منها:

* توفر المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية .

* وضع نظام تمويلي للمنشات الصغيرة جدا .

*وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية إلى جانب إعفاء الصناعات الصغيرة من ضريبة العمل وضريبة العقارات وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة .

5- **برنامج التعاقد من الداخل :** اهتمت اليابان بالتعاقد من الباطن من الحرب العالمية الثانية نتيجة لمنع استراد بعض مستلزمات الإنتاج فبدأت الصناعات الصغيرة في تصنيع ما منع استراده ، كما عملت الحكومة على تشجيع نظام التعاقد من الداخل(الباطن) من خلال حث المصانع الكبرى على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام في العملية الإنتاجية حيث أصبحت تمثل في عام 1987 نحو 75 % من الصناعات الصغيرة. (صالح، 2007، الصفحات 94-96)

قبل صياغة خطة عام 2030، كانت اليابان تنفذ بالفعل تدابير بطريقة متكاملة لبناء مجتمع مستدام من خلال التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، شرعت اليابان أيضا في إنشاء مجتمع جامع وتشاركي يستطيع فيه كل فرد تحقيق إمكاناته الكاملة، تماشيا مع هذا تقدمت اليابان من خلال إصلاح أنظمتها ذات الصلة.ووضعت اليابان الأمن البشري كمبدأ توجيهي يكمن في أساس المساعدة الأجنبية، وقد وضعت قضايا مثل الصحة والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والمساواة بين الجنسين، والتي يتم سردها في أهداف التنمية المستدامة باعتبارها التحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها، في صميم أهدافها الدولية .

استنادا إلى هذه التجربة، لعبت اليابان دورا قياديا في صياغة خطة عام 2030، بما في ذلك الأهداف الفردية وأهداف عامة، حيث تهدف اليابان إلى أن تصبح نموذجا يحتذى به للعالم في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وستبذل جهودا في اليابان وبالتعاون مع الدول الأخرى من أجل تحقيق مجتمعات مستدامة في جميع أنحاء العالم.

وفي الإطار المؤسسي والمبادئ التوجيهية للتنفيذ في 20 مايو 2016، أنشأت حكومة اليابان هيئة حكومية جديدة تسمى "مقر ترويج أهداف التنمية المستدامة"، برئاسة رئيس الوزراء وتضم جميع الوزراء. تم إنشاء مقر ترويج أهداف التنمية المستدامة لتعزيز التعاون الوثيق بين الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة، والقيادة التنفيذية الشاملة والفعالة للتدابير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة كبرج مراقبة (Nations, 2017, p. 04).

الشكل (01): مقر تعزيز أهداف التنمية المستدامة

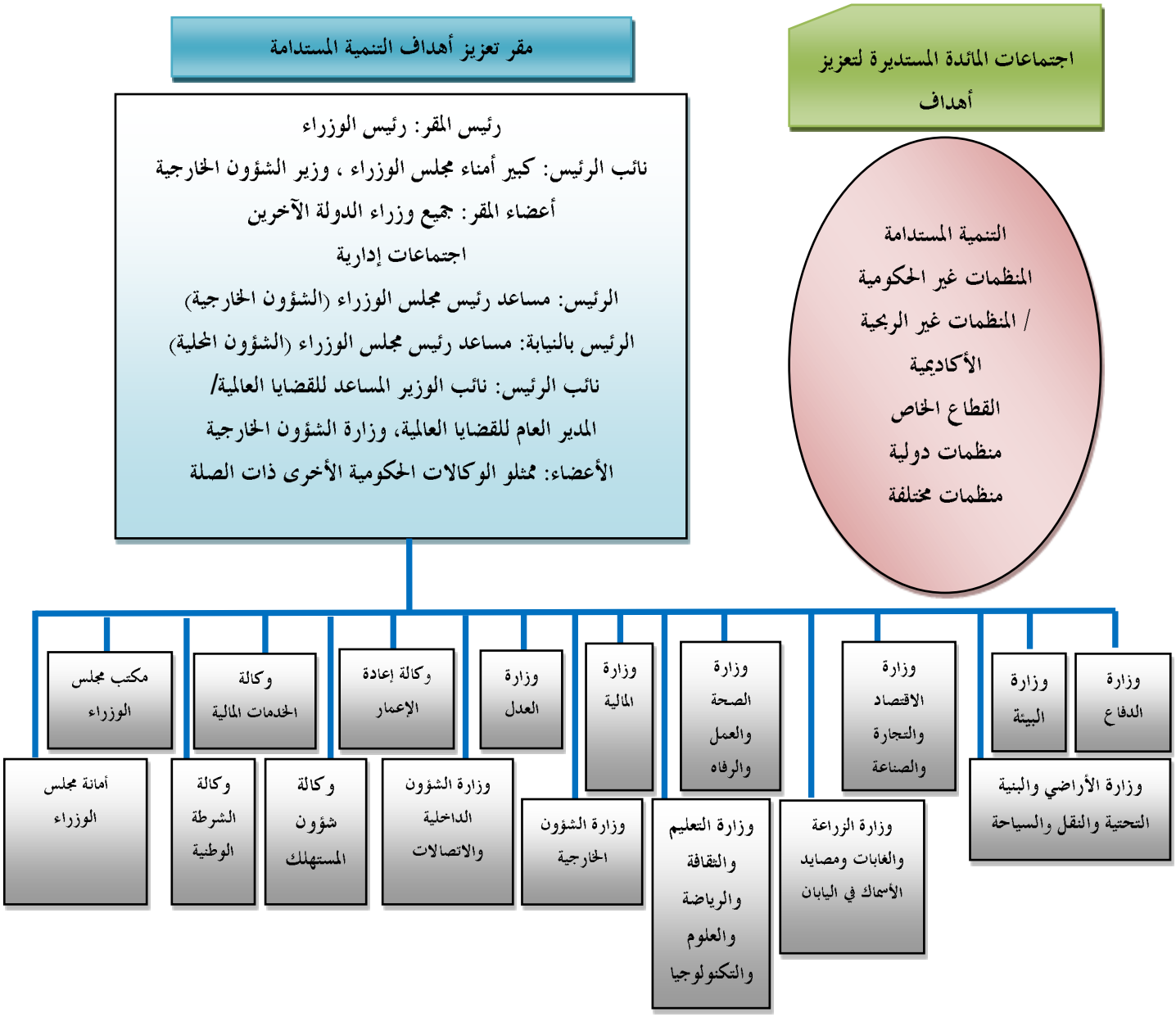

المصدر: Sustainable development goals - United Nations, Japan's Voluntary National Review Report on the implementation of the Sustainable Development Goals, SDGs Promotion Headquarters , July, 2017, P 07

3.3. أهم التحديات التي تؤثر على أبعاد التنمية المستدامة

ولكي يكون هذا الإطار المشترك للتنمية المستدامة فعالا، لا بد من أن يعمل على حشد العالم برمته من أجل مجموعة من الأولويات والأهداف المرتبطة بها، والتي لا تزيد على الأرجح على العشرة. ولقد حدد مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة أهم التحديات التي يؤثر كل واحد منها في الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة :(القيادة، 2013، الصفحات 6-8)

- **الفقر المدقع بما فيه الجوع:** إنهاء الفقر المدقع بما في ذلك الجوع والتقزم الطفلي وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ وتقديم الدعم للبلدان الأكثر فقر.

- **تحقيق التنمية مع المحافظة على طبيعة الأرض:** لجميع البلدان الحق في التنمية التي تحافظ على الهوية الطبيعية للكرة الأرضية، وتضمن أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتساعد على استقرار سكان المعمورة بحلول منتصف القرن.

- **ضمان التعليم الفعال لكل الأطفال والشباب من أجل الحياة وتأمين سبل العيش:** ما يعني ضمان حق كل فتاة وصبي بإنهاء التعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون ذا نوعية عالية وبكلفة يمكن تأمينها، وذلك لتهيئة الأولاد والشباب لمواجهة تحديات الحياة الحديثة وتأمين سبل العيش الكريمة. كما أن من حق كل الشباب والبالغين أن يجدوا طريقة في أي مرحلة من حياتهم لمحو أميتهم وتعلم الحساب والمهارات الأخرى التي تساعدهم على كسب عيشهم من خلال وظائف لائقة أو من خلال أعمال خاصة بهم.

– **تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان للجميع:** ضمان المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وحكم القانون وحق الجميع المتساوي بالحصول على الخدمات. وخفض مستوى الفقر والمظاهر الأخرى لعدم المساواة التي تسبب عزل فئات من المجتمع. ومنع العنف والاستغلال والقضاء عليهما، وبخاصة بحق النساء والأطفال.

– **تحقيق الصحة والعافية في كل مراحل العمر:** تحقيق التغطية الصحية الشاملة في كل مرحلة من مراحل الحياة، مع التأكيد بشكل خاص على الخدمات الصحية الأساسية بما في ذلك الصحة الإنجابية، للتأكد من أن جميع الناس يتلقون عناية صحية متساوية من دون أن يعانوا من الأعباء المادية المترتبة على تلك الخدمات. ويتعين على كافة الدول الترويج للسياسات التي تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات صحية متعلقة بنظامهم الغذائي ونشاطهم الجسدي والأبعاد الأخرى الاجتماعية للصحة.

– **تحسين النظم الزراعية وزيادة ازدهار المناطق الريفية:** ويتضمن ذلك تحسين أساليب الزراعة والبنى التحتية في المناطق الريفية، وضمان حق الجميع في الوصول إلى أفضل الموارد من أجل تحسين الإنتاج الغذائي وزيادة الإنتاجية في مجال الزراعة وتربية الحيوان والصيد، ورفع المداخيل للمزارعين الصغار، وتخفيف التأثيرات البيئية، ودعم ازدهار الريف، واتخاذ مواقف قوية من مسألة التغير المناخي.

– **تعزيز المدن الاجتماعية، المنتجة، والمرنة:** ويتضمن ذلك دفع كافة المدن بحيث تقوم على إدماج كل فئاتها في المجتمع، وتكون آمنة ومنتجة اقتصاديا، وتهتم بحماية البيئة، وتتمتع بحكم محلي فعال يدعم التحول المدني السريع والمنصف.

– **كبح التغير المناخي الذي يسببه البشر وضمان الطاقة المستدامة:** ويتضمن ذلك كبح ظاهرة الانحباس الحراري وانطلاق الغازات من مصادر الطاقة المختلفة والصناعة والزراعة والبيئات الاصطناعية وتغيير استخدامات الأرض، وذلك من أجل ضمان حد أعلى لا يمكن تجاوزه لإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول العام3131 ، ولوقف الأخطار التي تتزايد بشكل سريع والناتجة عن تغير المناخ .وتعزيز استخدام للطاقة المستدامة كبديل وتأمينها للجميع.

– **تأمين خدمات للنظام الإيكولوجي والتنوع الحيوي، وضمان الإدارة الرشيدة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى:** نبغي أن يتم جرد كل الأنظمة الإيكولوجية والحيوية والمائية والأرضية، وإدارتها ومراقبتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لضمان استمرارية الأنظمة الداعمة الحياة، القابلة للتكيف، ولدعم التنمية المستدامة .ولابد من إدارة المياه والموارد الطبيعية الأخرى بشفافية وبشكل يكفل استدامتها من أجل دمج التنمية البشرية والاقتصادية.

– **تحويل الحكم باتجاه التنمية المستدامة:** ينبغي على القطاع العام وقطاع الأعمال وجميع الأطراف ذات المصلحة أن تلتزم بالحكم الرشيد، الذي يتضمن الشفافية والمساءلة والحق في الحصول على المعلومات والمشاركة وإنهاء تقديم ملاجئ للتهرب الضريبي والعمل على ضرب مواطن الفساد .يجب أن تتسق القواعد الدولية التي تحكم الأوضاع المالية الدولية والتجارة وتقارير الشركات الكبرى والتكنولوجيا والمُلكية الفكرية مع منجزات أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تقوية تمويل مشاريع مكافحة

الفقر وإنتاج السلع العامة الكونية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وقف التغير المناخي، ووضعها على أسس تتسق مع الحقوق والمسؤوليات الكونية.

4. المعوقات التي تواجه الدول العربية في مجال التنمية المستدامة

تعتبر الدول العربية من بين الدول التي تعاني العديد من المشاكل والتي جعلتها تتأخر كثيرا في تحقيق التنمية وفي جميع المجالات، ولهذا سنحاول عرض بعض الأسباب والمعوقات التي حالت دون وصولها إلى المستوى المرغوب من التنمية المستدامة وهي: (غانم، 2013، صفحة 05، 06)

– الفقر وتراكم الديون: التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.

– الحروب الداخلية وانعدام الاستقرار وغياب الأمن وسباق التسلح مما يؤدي إلى استنزاف أموال هائلة.

– ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية: بسبب هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة، مما أثر سلبا على خطط التنمية وسبب اتساع فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والدول العربية النامية.

– تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وهجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية إلى بنوك الدول الأجنبية.

– النمو السكاني الكبير والذي يزيد عن 3 % سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة حيث تلتهم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

5. الجهود المبذولة من الدول العربية في مجال التنمية المستدامة

1.5 جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة: وهذا من خلال محتوى برنامج التنمية للفترة 2015 – 2019، حيث رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 07 % مع آفاق سنة 2019 وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـــ: 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـــــ: 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي: (صاطوري، 2016، صفحة 308)

-تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطها الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

-ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

-تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

-ترسيخ دمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال؛

-تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛

-تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛

-تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛

-العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

2.5 مشاريع في دولة العراق تمولها حكومة اليابان: دعم متكامل لتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار للنازحين والعائدين بدأ هذا المشروع في ربيع عام 2016، بناءً على طلب من حكومة العراق لدعم الإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراع المسلح. يركز المشروع على ثلاثة مجالات: (1) دعم أنشطة توليد الدخل من خلال التدريب على المهارات المهنية؛ (2) ترميم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت أثناء النزاع، و (3) إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية من خلال تقديم التدريب على المهارات المهنية. الشركات الصغيرة في الصناعات الخفيفة (السيارات، المعادن، الأعمال الخشبية ... إلخ) في المناطق المحررة في تكريت وكركوك. بالإضافة إلى المساعدة المقدمة لهذه الشركات، تعمل اليونيدو عن كثب مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتقديم دورات تدريبية مهنية للنازحين داخليا واللاجئين والمجتمعات المضيفة. من المتوقع أن يتمكن أكثر من 500 شخص من ترقية مهاراتهم، بما في ذلك في عمليات شاحنات الرافعة الشوكية واللحام والأشغال المعدنية وإصلاح الهاتف المحمول. مع التدفق الإضافي للنازحين داخلياً إلى شمال العراق، سيتم توسيع الدورات التدريبية لتشمل المجتمعات المحلية المقيمة في مخيمات اللاجئين المقامة حول مدينة أربيل. الأردن: خلق فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي (Organization, 2016, p. 40).

3.5 تعاونات المملكة العربية السعودية مع دولة اليابان في مجال التنمية المستدامة: حيث أثناء منتدى الأعمال السعودي الياباني بطوكيو تبنى خلالها مجلس الأعمال السعودي الياباني مبادرة تأسيس شركة استثمارية سعودية يابانية، وتم تسليط الضوء على مبادرة الشراكة الإستراتيجية بين اليابان والمملكة لتحقيق رؤية 2030م التي تمثل نموذجاً مُلهِماً في التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

وفي ذات السياق عُقد مجلس الأعمال السعودي الياباني المشترك برئاسة كل من طارق بن عبد الهادي القحطاني وهيروشي سايتو وحضور رئيس وفد قطاع الأعمال السعودي صالح العفالق وأمين عام مجلس الغرف السعودية الدكتور سعود بن عبد العزيز المشاري، وبمشاركة أعضاء المجلس من أصحاب الأعمال السعوديين واليابانيين.

وقال " القحطاني" إن المملكة تعتبر من الدول التي تميزت في جذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة كما أنها مهيأة في ظل رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 لتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات غير النفطية والاستفادة من الفرص الواعدة، في حين أن اليابان من أوائل الدول التي تمتلك قدرات علمية وفنية وتقنية في مختلف المجالات قادرة على تطويرها وتصديرها وهو ما يتيح فرص كبيرة للتعاون بين البلدين في مجالات صناعة الكيماويات والبتروكيماويات، والطاقة التقليدية والطاقة البديلة والمتجددة، والإلكترونيات وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التعاون والتبادل في المجالات الاقتصادية والفنية والتعليمية والعلمية والثقافية، وتطوير التعاون الصناعي والنقل والصحة والتدريب وتقنية المعلومات والتصنيع الغذائي والسياحة والتأهيل في صناعة السيارات والآليات.

وأطلق اجتماع مجلس الأعمال السعودي الياباني مبادرة هامة تتمثل في اقتراح الجانب السعودي في مجلس الأعمال فكرة إنشاء شركة ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) ، حيث جرت مناقشة الفرص الاستثمارية في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الطاقة، النقل والخدمات اللوجستية، والمعدات والأجهزة الطبية.

وفي جلسة الوزراء المشتركة لرؤية المملكة واليابان 2030م التي عقدت بحضور عدد من الوزراء السعوديين واليابانيين، جرى التوقيع على (21) اتفاقية وإطار تعاون ومذكرة تفاهم بين جهات عامة وخاصة سعودية يابانية، شملت التعاون في مجالات

التجارة والاستثمار، تحلية المياه وتقنياتها، الطاقة، الكهرباء، السوق المالية، إنتاج الحجر الجيري، صناعة السيارات، التنقيب، الزراعة، الإسكان، البنية التحتية الحضرية، التمويل ، النفط.

وكان من بين أبرز الجهات الحكومية السعودية التي وقعت مذكرات تفاهم مع جهات يابانية مناظرة: الهيئة العامة للاستثمار، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وزارة الإسكان، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الشركة السعودية للكهرباء، الشركة الوطنية للإسكان، هيئة السوق المالية، شركة أرامكو (**الإقتصادية، 2017**).

6.النتائج:

وبعد عرض هذه الدراسة نخرج في الأخير بمجموعة من النتائج المتعلقة بهذا الموضوع ومن أهم هذه النتائج نذكر:

– على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد خضع لبعض التغيرات التي حدثت في الماضي، إلا أنها ساهمت مبادئها وأهدافها الأساسية في سلوك أكثر وعيا يتكيف مع قيود البيئة. هذا هو السبب الذي أدى إلى تبني المفهوم في مجالات مختلفة من الأنشطة البشرية. والعديد من المنظمات

الدولية شاركت في تنفيذ هذا المفهوم، في حين وجدت تنفيذا إيجابيا محليا، لكنها لم تسفر عن نتائج مهمة على نطاق عالمي، وهذه الحقيقة تثبت المشاكل البيئية التي بعد 30 عاما من مقدمة لهذا المفهوم، لا تزال مستمرة.

– لقد تعمقت الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والسائرة نحو النمو وهذا ما جعل العديد من البلدان ليست حتى قريبة من التنمية المستدامة، بل بعيدة كل البعد و لم تصل حتى لجزء بسيط من التنمية.

– هناك العديد من المعوقات التي تمنع حدوث التنمية المستدامة لدرجة أن العديد من الدول لم تصل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بنقص الموارد المالية والتكنولوجيا، وكذا تنوع الأهداف السياسية والاقتصادية على نطاق عالمي.

– هناك العديد من الدول المتقدمة أصبحت تبحث عن أسواق جديدة خصوصا في الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في خلق تنمية ولو بشكل بسيط في البلدان العربية بالمجارات مع التكنولوجيا المتطورة في البلد المتطور لكن تبقى الدول المتطورة هي من تسير المشاريع الكبرى في تلك الدول.

–غياب الموازنة وتعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين.

– عدم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التنمية المستدامة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والسياحية الى ....الخ.

– توجد الكثير من الدول العربية فتحت أفاقا جديدة للاستثمار الأجنبي في بلدها في كافة المجالات، لكن تبقى القيود التي تضعها تقيد المستثمر في بعض الأحيان، على سبيل المثال القيود الجمركية، الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على المادة الأولية، طرق التسيير ...إلخ، لكنها بادرة مهمة في جلب التنمية للبلد.

–ضعف مناهج التعليم المعرفي والتكنولوجي المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ضعف التطوير و التحسينات الملموسة في البنية التحتية والمؤسسية و عدم تحديث وسائل الاتصالات والمواصلات.

7.التوصيات:

– يجب أن توفر التنمية المستدامة حلا فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ودمج التنمية البيئية وحمايتها، وتحقيق المساواة، وضمان تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي، والحفاظ على السلامة البيئية.

– يجب فهم المعاصرة لمفهوم التنمية المستدامة، حيث خلال الألفية للأمم المتحدة ركزت الأهداف الإنمائية على وضع عالمي معقد، مثل السكان والنمو، الجوع والفقر، الحروب وعدم الاستقرار السياسي، والمزيد من التدهور البيئي.

–إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية المستدامة وليس الاعتماد على النفط فقط.

– تمثل التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع، بالقضاء على الفقر والجوع، توفير التعليم الجيد والصحة الجيدة والرفاهية، وتوفير العمل اللائق وفرص الابتكار ونمو الاقتصاد.

– تقتضي التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي حتى نتمكن من اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة، من خلال توفير مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

– سيضل الخروج من مأزق التنمية للبلدان العربية مرهونا بمواجهة حكيمة وشجاعة لمختلف التحديات واستغلال مخيلة الشباب وتبني ابتكاراتهم وأفكارهم الجديدة وتحرير كل الطاقات الكامنة والمواهب وصولا للنهضة والتنمية.

–وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

– يجب الاهتمام أكثر بالمواهب، واستغلال الأدمغة العلمية والكفاءات الشبابية للبلد وتطويرها وتدريبها في كل المجالات حسب ما يتماشى والتكنولوجيا الحديثة مع المحافظة على الموروث الثقافي للبلد.

المصادر والمراجع:

1. Klarin, T. (2018). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues. Zagreb International Review of Economics & Business , 21 (01), 69.

2. Nations, U. (2017). Sustainable development goals. SDGs Promotion Headquarters .

3. Organization, U. N. (2016). Marking the 50 th Anniversary of UNIDOUNIDO-Japan cooperation. UNIDO.

4. أحمد حنيش، وحفيظ بوضياف. (2018). التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الإستثمار في الطاقات المتجددة. الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، يومي 23- 24 أفريل، (صفحة 04، 05). جامعة البليدة 02-كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

5. الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث (16)، 308.

6. بن حاىمة حمىدة. (2015). البعد البىئي للتنمىة المستدامة في الوسط الإستشفائي. مجلة العلوم الاجتماعىة (11)، 150.

7. رحمة بلهادف، فوزية لاكسي، و عياد السعدي. كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير" حدود النمو" 1972 إلى "قمة الأمم المتحدة لـــ "SDGs 2015 دراسة تقييمية. الملتقى العلمي الدولي الأول حول : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول – (صفحة 05). جامعة البليدة 02 – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. رشيد سالمي، و هاجر عزي. (2018). واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر. مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول-"يومي 23-24 أفريل (صفحة 04). جامعة البليدة 2 – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

9. سمر خيري مرسي غانم. (2013). معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي. الإقتصاد والبحوث الإقتصادية ، 05، 06.

10. صحيفة مال الإقتصادية. (15 مارس, 2017). مجلس الأعمال السعودي الياباني يتبنى مبادرة تأسيس شركة استثمارية سعودية يابانية. تم الاسترداد من https://www.maaal.com/archives/20170315/88577.

11. عائده عبد الكريم صالح الحسن. (2015). التكنولوجيا مرتكز أساسي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، 07 (13)، 332.

12. عبد الرحمن الهيتي نوزاد، و إبراهيم المهندي حسن. (2008). التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات (الإصدار ط 01). اللجنة الدائمة للسكان.

13. محمد عمر حافظ ادريخ. (2005). إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لإستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس. قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ، 21.

14. مجلس القيادة. (2013). لشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) مبادرة كونية للأمم المتحدة. تقرير مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

15.يوسف محمد صالح،رشيد حميد زغير .(2007).التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة (اليابان والهند وماليزيا نموذجا).مجلة أفاق علم الاجتماع.العدد2 الاصدار2 البليدة،الجزائر،94-96.